أسرار الصَّوم
باطنُ باطنِ الشّريعة

الشيخ حسين علي الطَّقش *

تُعتَبرُ أسرارُ العبادات –ومنها أسرار الصَّوم- بمثابة اللُّبّ، أمّا الأحكامُ والسُّنن فهي بمثابة الجِلد والظّاهر، وهذا لا يعني عدم الإعتناء بالأحكام والسُّنن، بل المُراد هو الإعتناء الشّديد بهذه الأسرار لتحصيل مرتبة الكمال الإنساني، والتي هي غاية وجود الإنسان.

يقول عبد الرزّاق الكاشاني في (لطائف الأعلام): «لمّا كان الغاية من وجود الإنسان إنّما هو وصولُه إلى مرتبةِ الكمال، التي هي الغاية من إيجاد الحقّ تعالى له، وكان ذلك لا يصحّ إلا لِمن كمُل حضورُه مع ربّه سبحانه، وبذَلَ كلَّ ما سواه في حبِّه عزَّ وجلَّ، وبالغَ في تطهير نفسه عمّا لا يليق بحضرةِ قُدْسِه عزَّ وجلَّ، وهجرَ كلَّ شاغلٍ من الأوطان والإخوان، ولم يكن ذلك في وُسْع أكثر النّاس، بل ولا يجوز ذلك لِكُلِّهم، أنعمَ الله سبحانه على عباده ولَطُف بهم، فإنّه هو الخبير بِحالِهم، والرّؤوف بهم. فما افترضَه عليهم [هو] ما افترضَه من عبادته التي [لا] يكلِّفُهم منها إلّا بقَدْرِ وُسعِهم، لِيَكُونَ ذلك وسيلةً لهم إلى نَيْل هذه المقامات "..."، وهكذا لمّا علِم سبحانه ضعفَ العَبد عن دوامِ التشبُّه بعالم قُدسِه، وعن دوام الإتّصال بحضرةِ إلهيّته، وهجرِه لِمُقتضيات وَهْمِه وحِسِّه، فَرَضَ عليه صَوْم شهرٍ واحدٍ من سَنتِه لعلمِه بضعفِه عن استغراق الصَّوم أيّامَ عمْرِه، ففرضَ عليه هذا الشهر لئلّا يستهلكَ لطيفةَ روحانيّته في كثيف جسمانيّته، فيمتنعَ بذلك عن الدّخولِ في الرَّوحانيّين المُعتكِفين على حضرةِ قُدْسِه، فَكَفَّرَ عن عبدِه بإمساكِه عن مُشتهياته من الأكلِ والشّرب والنّكاح في هذه المدّة المعيّنة باقي أيامِ عمره».

الشَّريعة والطَّريقة والحقيقة

إنّ حقيقة الإسلام هي الشَّريعة والطَّريقة والحقيقة، وإنّ الشريعة هي الظَّاهر، والطَّريقة هي باطن الشريعة وظاهر الحقيقة، والحقيقة هي باطنُ الطّريقة.

معنى الشريعة: الشَّريعة من الشَّرْع، والشَّرْع في اللُّغة عبارة عن البيان والإظهار، ويُقال: شرَعَ الله كذا، أي جعلَه طريقاً ومذهباً.

معنى الطّريقة: الطريقة هي السِّيرة المُختصّة بالسالكين إلى الله تعالى، مِن قَطْع المنازل والترقّي في المقامات.

معنى الحقيقة: عبارة عن فَناء العَبْد في الحقّ، والبقاء به عِلماً وشهوداً وحالاً، لا عِلماً فقط.

وإذا اتّضح المُراد من الشَّريعة والطَّريقة والحقيقة، وأنَّ الغاية هي الوصول إلى الحقيقة، وأنّ الطَّريقة والشَّريعة هي مقدّمات لذلك، فلا بدّ إذاً من مراعاة الآداب القلبيّة والظاهريّة لجميع العبادات ومنها الصَّوم، للوصولِ للغاية والهدف. فمِن هذه الآداب:

الأوّل: عزُّ الرُّبوبيّةِ وذُلُّ العبوديّة: يقول الإمام الخميني قدس سره: «أحدُ الآداب القلبيّة المطلوبة في العبادات والوظائف الباطنيّة لِسالك طريق الآخرة، الإلتفاتُ إلى عزِّ الربوبيّة وذلِّ العبوديّة، وهو من المنازل المهمّة للسّالك، فقوّة سلوك السالك تَعتمد على قوّة هذا الإلتفات، بل إنَّ كمال إنسانيّة الإنسان ونقصَها مُرتبطٌ بكمال هذا الإلتفات ونَقْصِه، وكلّما غَلَب على الإنسان التوجُّه والإلتفات إلى الإنِّيّة والأنانيّة، والعُجب والغُرور، كان بعيداً عن كمال الإنسانيّة، ونائياً عن مَقام قُرْب الربوبيّة "..."، فمَن يَسير بِخُطى العبوديّة، ويَكْوي ناصِيَته بِجَمْر ذلِّ العبوديّة، يَصِل إلى عزِّ الربوبيّة، فالوصول إلى حقائق الربوبيّة إنّما يكون بالسَّير في مَدارِج العبوديّة، وكلُّ ما يُفقَد من الإنِّيّة والأنانيّة في العبوديّة، يُدرَك في ظلِّ حماية الربوبيّة، وحتى بلوغ ذلك المقام الذي يكون

* أستاذ في الحوزة العلميّة – لبنان

الحقّ تعالى فيه السَّمع والبَصَر واليَد والرِّجل، كما أشار إلى ذلك الحديث المشهور بين الفريقين "..". إذاً، فمِن الضروري للسَّالِك إلى الله أن يُدرك مَقامَ ذُلِّ نفسه، وأن يجعل (ذلّ العبوديّة وعزّ الربوبيّة) نُصبَ عينَيْه يتأمّل فيه، فكلّما ترسّخ لديه الإعتقاد بهذا الشِّعار، إزدادت عبادتُه روحانيّة، وقَويَت روحُ العبادة فيه، حتّى إذا تَمكّن –بمعونة الحقّ تعالى وأوليائه الكُمَّل عليهم السلام– من الوصول إلى حقيقة العبوديّة وكُنْهِها، نالَ نَفْحةً من سِرِّ العبادة».

إذاً، الإلتفات إلى (عزّ الربوبيّة وذلّ العبوديّة) من المَنازِل المُهمّة لِلسَّالِك إلى الله تعالى، ولهذا نَجِد الروايات الكثيرة الّتي حَثَّت على ذلك، منها:

عن الإمام الصادق عليه السلام: «**العبوديّة جوهرةٌ كُنْهُها الرُّبوبيّة، فما فُقِد في العبوديّة وُجِد في الرّبوبيّة، وما خَفِي في الربوبيّة أُصِيب في العبوديّة**».

وفي وصيّة الإمام الصادق عليه السلام لعنوان البصري، عندما سأله: يا أبا عبد الله ما حقيقة العبوديّة؟ قال عليه السلام: «**ثلاثة أشياء: أن لا يرى العبدُ في ما خَوَّلَه الله مُلكاً، لأنَّ العبيد لا يكون لهم مُلْك، يَرَوْن المال مالَ الله يَضعونه حيثُ أَمَرَهُم الله، ولا يُدبِّرُ العبدُ لنفسِه تدبيراً، وجملةُ اشتغالِه في ما أَمَرَ الله تعالى به ونَهاه عنه، فإذا لم يرَ العبد لِنفسه فيما خَوَّله الله مُلْكاً، هان عليه الإنفاق فيما أمرَه الله تعالى أن يُنفق، وإذا فَوَّض العبدُ تدبيرَ نفسه إلى مُدَبِّره، هان عليه مصائبُ الدُّنيا، وإذا اشتَغَل العبد بِما أَمَرَهُ تعالى ونهاه، لا يَتفرّغ منها إلى المراء والمُباهاة مع النَّاس، فإذا أكرمَ اللهُ العبدَ بهذه الثلاثة هان عليه الدُّنيا وإبليس والخَلْق، ولا يَطلب الدُّنيا تَكاثُراً وتَفاخُراً، ولا يَطلب ما عند الناس عِزّاً وعُلوّاً، ولا يَدَع أيّامه باطلاً..**».

الثاني: الحفاظ على عبادة الصَّوم من تصرُّف الشيطان:

يقول الإمام الخميني قدس سره: «أحد الآداب القلبيّة المهمّة في الصّلاة، وفي سائر العبادات، بل من أهمِّ الآداب القلبيّة، والذي يُعدُّ القيام به من عُقَد الأمور ومُشكِل القضايا: (المحافظة على الأعمال من التصرّفات الشيطانيّة)، ولعلّ قوله تعالى في وصفه المؤمنين: ﴿ وَٱلَّذِينَ هُمۡ عَلَىٰ صَلَوَٰتِهِمۡ يُحَافِظُونَ ﴾ المؤمنون:٩، إشارة إلى جميع مراتب حِفْظِ الأعمال، والحفْظ من تصرُّف الشيطان يُمثِّل إحدى تلك المراتب، بل أهمّها "..»».

الثالث: ومن الآداب التي يَنبغي مراعاتها للصّائم خاصّة، هي أنْ يَغضَّ بَصَره عن كلِّ ما يحرُم النّظر اليه، أو يُكرَه، أو يُشغِلُ القلب ويُلهيه عن ذكرِ الله تعالى، ويَحفظ اللّسان عن جميع آفاته، ويكفّ السَّمع عن كلِّ ما يُحرَم أو يُكرَه استِماعُه، ويكفّ بطنَه عن الحرام والشُّبُهات، ويكفّ سائرَ جوارحه عن المكاره. وينبغي أيضاً ألّا يَستكثِر من الحلال وقت الإفطار بحيث يَمتلِيء، إذ ما من وعاء أبغض الى الله عزّ وجلّ من بطنٍ مُلِيءَ من الحلال.

ومن الآداب أيضاً ألّا يُكثر من النوم بالنّهار حتّى يحسَّ بالجوع والعَطش.

إذاً، مراعاة هذه الآداب وغيرها يوصل السالك إلى تحصيل أسرار الصَّوم، الذي بدوره يوصِل الى الغاية والهدف، أي الحقيقة التي هي باطنُ باطنِ الشّريعة.

فمن هذه الأسرار:

١- **الصَّمَدِيّة**: يقول العلّامة النراقي: «والغرضُ الأصليُّ منه [الصَّوم]، التخلُّق بخُلُقٍ من أخلاق الله تعالى، أعني الصّمديّة "..»».

٢- **التشبُّه بالملائكة**: يقول القاضي سعيد القمّي: «بالصَّوم يَتشبَّهُ الإنسان بالملائكة المُقرّبين، والأنوار القدّيسين، وَهُمْ لله تعالى، ووجودُهم وهوّيتهم هو كَوْنُهم لله، فيصير العبدُ بهذا التشبُّه لله، فالصَّوم لله من هذه الجهة "..."، إنّ الصوم عبارة عن فَناء العَبد عند المَوْلى، فهو سببُ انكسار الهمَّة عن غير الله، وموجِبٌ لِتخفيف الحساب، إذْ الحسابُ إنّما هو على شيء، والصَّائم قد فَنِيَ عن نفسه وعن كلّ شيء "..»».

الدِّيمقراطيّة
إنسانيّة الحاكِم

بقلم: نزار حيدر*

«ظلّ (عليّ-الإنسان) في الجاهليّة كما هو في الإسلام، وفي عهد رسول الله ﷺ كما هو بعدَه، وفي السُّلطة كما هو خارجها، إنساناً مع نفسه، ومع ربِّه، ومع مَن حوله، عائلته كانوا أمْ رعيّته، أصحابَه كانوا أمْ أعداءَه، عشيرته كانوا أمْ غيرها، إنّه الإنسان أوّلاً وأخيراً».

ما يلي، وقفة مع أُسس النّظام الدّيمقراطي، في نهج الإمام علي عليه السلام، كما يراها الكاتب العراقي نزار حيدر.

إنّ عظمة عليّ بن أبي طالب عليه السلام، ليست في كَوْنه إماماً أو معصوماً أو أميراً للمؤمنين أو خليفة رسول الله ﷺ فَحَسْب، وإنّما تَكمُن عظمته في كَوْنه إنساناً لم يتنازل عن إنسانيّته لحظة واحدة، فلقد ظلّ (عليّ-الإنسان) في الجاهليّة كما هو في الإسلام، وفي عهد رسول الله ﷺ كما هو بعدَه، وفي السُّلطة كما هو خارجها، إنساناً مع نفسه، ومع ربِّه، ومع مَن حوله، عائلته كانوا أمْ رعيّته، أصحابه كانوا أمْ أعداءه، عشيرته كانوا أمْ غيرها، إنّه الإنسان أوّلاً وأخيراً، إنسان وهو يُعلِّم الناس، وإنسان وهو يَنصح الخلفاء، وإنسان وهو يَحكم النَّاس، وإنسان وهو يُحارب مُدافِعاً عن دين الله تعالى ورسوله الكريم، وإنسان وهو يَقضي بين النَّاس، وإنسان وهو يُصدِرُ حكمَه ضدّ أَعتى مجرمٍ في تاريخ البشريّة، قاتلِه ابنِ ملجم، وإنسان وهو يُوصي، وإنسان وهو يَعدِل، وإنسان وهو يَقتصّ، وإنسان وهو زوج، وإنسان وهو أب، وإنسان وهو أخ، وإنسان وهو إبنٌ أو ربيب.

ولكثرة الجوانب في (عليّ-الإنسان) التي لا يَسَعها مَقام ولا يَحويها مَقال، فقد آثرتُ أن أَتَلمَّس جانباً واحداً من هذه الجوانب الكثيرة والمُتعدّدة، ألَا وهو جانب (الحاكم- الإنسان) فيه، والذي أَعتقد أنّه يُلخِّص فلسفة الديمقراطيّة الحقيقيّة التي يَتطلّع إليها النَّاس في عصرنا الحاضر، بعد أن تَحوّل الحاكِم في عالمنا إلى وَحْش كاسِر ومُفترِس، يَأكل حُقوق الناس بمُختلف الطُّرُق والأساليب، سواءً في ظلّ نظام سياسي ديكتاتوري، أم في ظلّ نظام سياسي ديمقراطي، طبعاً مع الأخذ بنظر الإعتبار مستوى التفاوت في الأمر.

* كاتب من العراق

فما هي أسس النظام الديمقراطي في نهج الإمام عليّ عليه السلام؟

أوّلاً: لا شرعيّة لِحاكم يَستولي على السُّلطة من دون تفويضٍ من الناس، أو رِضاهم، أو انتخابهم.

كأن يستولي عليها بالتآمر، فشرعيّة السُّلطة مِن رِضى النَّاس فقط، ولا اعتبار لِمَا يُسمّونه بالشرعيّة الثوريّة، أو شرعيّة التوريث أو الإنقلابات العسكريّة، أو الخَلْع بالقوّة، والقتل بالتآمر، أبداً.

فعندما تُوفِّي رسول الله ﷺ، تقدّم أبو سفيان وهو في دار الرسول مبايعاً الإمام عليّاً عليه السلام قائلاً له: «يا أبا الحسن، هذا محمّد قد مضى إلى ربّه، وهذا تراثه لم يَخرج عنكم، فابَسِط يدك أُبايعْك فإنّك لها أهل». فكان جواب الإمام: «**يا أبا حَنْظَلة، هذا أمرٌ ليس يُخشى عليه**».

وكان عمّه العباس مؤيّداً لرأي أبي سفيان شيخ بني أميّة، فقال للإمام: «يا ابن أخي، هذا شيخ قريش قد أَقبل، فامدُدْ يَدَك أُبايعك ويُبايعك معي، فإنّا إنْ بايعناك لم يَختلف عليك أحد من بني عبد مناف، وإذا بايعك عبد مناف لم يَختلف عليك قُرَشي، وإذا بايَعتْك قريش لم يَختلف عليك بعدها أحد في العرب». فكان جواب الإمام الذي أسّس للديمقراطيّة بِأروع صُوَرها وأبهى معانيها: «**لا والله يا عمّ، فإنّي أُحبُّ أن أصحر بها، [ويُقال أصحر القوم إذا برزوا إلى فضاء لا يواريهم شيء] وأَكره أن أُبايع من وراء رِتاج**». [والرِّتاج هو الباب العظيم، وقيل هو الباب المُغلَق].

إنّ هذا النصّ، أسّس إلى:

■ لا شرعيّة لِسُلطة تُحاك خيوطها سرّاً، ومن وراء الأبواب المُغلقة، أو في الغُرَف المُظلمة.

■ السلطة الشرعيّة هي التي يَتَسنَّم موقعها الحاكِم عن طريق تفويض أكثريّة الناس وليس الأقليّة، أو ما يُسمّونه بِأهل الحلّ والعقد.

■ إنّ تَحجُّج البعض بجهل الناس وعدم معرفتهم بمصالحهم، أو عدم تمييزهم بين الصالِح والطَّالِح من الأمور، أو أنّهم يُمثِّلون رأي هذه الجماعة أو يُعبِّرون عن أصوات أُخرى، لِلُّجوء إلى الغُرَف المُظلِمة وتدبير الأمور في اللّيل البَهيم والنَّاس نِيام، أمر غير شرعيّ البتّة.

■ إنّ هذا النصّ شَرْعَن لِمبدأ (الشعب مَصْدر السُّلطات) الذي يرِد عادة في جلّ دساتير البلاد العربيّة والإسلاميّة، ولكن مِن دون العمل به.

ثانياً: لا سُلطة مطلَقة للحاكم الذي يَصِل إلى السلطة عن طريق الإنتخابات.

إنّها [السُّلطة] محدودة، فليس من حقّه أن يتصرّف بالمال العامّ والمَوْقع والمناصِب كيف يَشاء، بذريعة أنّه مُنتخَب، فالسُّلطة مقيّدة وليست مُطلقة.

ففي أوّل خطاب له بعد تولّيه شؤون الأمّة، قال عليه السلام: «**أيّها الناس! إنّما أنا رجل منكم، لي ما لكم، وعليَّ ما عليكم، وإنّي حاملكم على منهج نبيّكم، ومُنفِذ فيكم ما أُمِرتُ به، ألا إنّ كلّ قطيعة أَقطَعَها عثمان، وكلّ مال أعطاه من مال الله فهو مردود في بيت المال، فإنّ الحقّ لا يُبطله شيء، ولو وجدتُ قد تزوّج به النساء، وملِك به الإماء، وفُرِّق في البلدان لَرَددتُه، فإنّ في العدل سعة، ومَن ضاق عليه الحقّ فالجَوْر عليه أَضيق**».

وعندما نصحه بعض (المُشفقين عليه) بأن لا يُساوي في العطاء، وأنّ عليه أن يُميِّز بين النَّاس على أساس السابقة مثلاً، أو الولاء، أو المكانة الإجتماعيّة أو غير ذلك، أو على الأقلّ أن لا يستعيد ما (غَنِمَه) بعضهم أيّام الخليفة الثالث على قاعدة ﴿عفا الله عمَّا سَلَف﴾ ردّ عليهم أمير المؤمنين بقوله: «**أتأمُروني أن أطلب النَّصر بالجَوْر فيمَن وُلِّيت عليه؟ والله ما أَطور به، ما سَمَرَ سمير وما أمّ نجم في السماء نجماً، لو كان المال لي لسوّيتُ بينهم، فكيف وإنّما المال مال الله؟ ألا وإنَّ إعطاء المال في غير حقّه تبذير وإسراف، وهو يرفع صاحبه في الدنيا ويضعه في الاخرة**».

ثالثاً: القانون فوق الجميع.

فلا أحد في النِّظام الديمقراطي مَحْميّ من القانون، بسبب قرابته من الحاكم أو صداقته لعائلته أو انتمائه لِحزبه، ولقد قال عليه السلام مُثبتاً ذلك: «**وأنْ تكونوا عندي في الحقّ سواء**»، و«**الذليل عندي عزيز حتّى آخذ الحقّ له، والقويّ عندي ضعيف حتّى آخذَ الحقّ منه**» بغضّ النَّظر عن أيّ شيء.

ولقد شدّد أمير المؤمنين في هذا المبدأ بدرجة غريبة، فعندما اطّلع على تقارير الفساد المالي الذي ارتكبه بعض وُلاته في عدد من الأمصار، كتب إليه يقول: «**ووالله لو أنّ الحسن والحسين فعلا مثل الذي فعلتَ، ما كانت لهما عندي هوادة، ولا ظفرا منّي بإرادة حتّى آخذ الحقّ منهما، وأزيح الباطل من مظلمتهما**»، فالقانون في سُلطة الحاكِم العادِل يَسري على الجميع، حتّى على أبنائه.

رابعاً: الحساسيّة المُفرطة ضدّ الفساد بكلّ أشكاله.

فـ (الحاكم- الإنسان) لا يُعيِّن المسؤولين لاعتباراتٍ فاسدة، كالمحسوبيّة مثلاً، أو الولاء، أو القرابة، أو ما أشبه، أبداً، وإنّما على أساس قِيَم ومبادئ حضاريّة هي حَجَر الزاوية في عمليّة البناء والتنمية، كالخبرة، والنزاهة، والأمانة وغير ذلك على قاعدة «الرجل المناسب في المكان المناسب»، ولذلك فقد أوصى الإمام عليّ عليه السلام مالكاً الأشتر في عهده إليه عندما ولّاه مصر، بقوله «**ثمّ انظر في أمور عُمّالك فاستعملهم اختباراً، ولا تولِّهم مُحاباة وأَثَرة، فإنّهما جَماع من شُعَب الجَوْر والخيانة، وتَوَخَّ منهم أهل التجربة والحياء**».

خامساً: الرقابة الشعبيّة كذلك مكفولة.

بل إنَّ الحاكم يُشجِّع عليها ويحثّ الناس على ممارستها، لأنّ الحاكم وكيلُهم ومن حقِّهم أن يُراقبوه ويُحاسبوه على كلّ شاردة وواردة. فعندما بعث الإمام عليّ عليه السلام قيس بن سعد والياً على مصر في بداية عهده بالخلافة، علّمه هذا المعنى في كتابه الذي حمله معه الى أهلها، وفيه: «فقوموا أيّها الناس فبايعوا على كتاب الله عزَّ وجلَّ وسُنَّة رسوله صلى الله عليه وآله، فإنْ نحن لم نعمل لكم بذلك، فلا بَيْعة لنا عليكم».

فالبَيْعة تَسقط إذا فشل الحاكم في تحقيق أهداف الناس، كما

أنّها تسقط عن أعناق الرعيّة إذا انحرف الحاكم عن برنامجه الإنتخابي، ولا يتأتّى ذلك للنّاس (إسقاط الحاكِم الشرعي) إلّا بالرّقابة والمُحاسبة والحُضور الدائم في الشأن العامّ.

سادساً: الحقوق والواجبات مكفولة للمواطن على أساس المُواطنة.

الحقوق والواجبات ليست مكفولةً على أساس الدِّين أو المذهب أو القوميّة، فالفُرَص، والأمن، والشأن العامّ مكفول للجميع بلا استثناء أو تمييز.

ففي أوّل خطابٍ عامٍّ له بعد البَيْعة كخليفة، خاطب الإمام عليه السلام الأُمّة بقوله «**أيّها الناس**»، للتعبير عن أنّ كلّ المواطنين متساوون في الحقوق والواجبات بلا تمييز على أيّ أساس جاهلي، فالمواطنة بالإنتماء للوطن فحسب وليس لأيّ شيء آخر، ولذلك عَمَّم الإمام خطاب الحقوق لكلّ الناس بقوله: «**أيّها الناس، إنّ لي عليكم حقّاً، ولكم عليّ حقّ، فأمّا حقّكم عليّ فالنصيحة لكم، وتوفيرُ فَيْئكم عليكم، وتعليمُكم كَيْلا تجهلوا، وتأديبَكم كَيْمَا تعلموا، وأمّا حقّي عليكم، فالوفاء بالبَيْعة، والنَّصيحة في المَشهد والمَغيب، والإجابة حين أَدعوكم، والطاعة حين آمُركم**».

سابعاً: حقّ المواطن في الحصول على المعلومة، ولا يحقّ للحاكم حجبُها عنه إلّا في حرب.

يقول الإمام عليه السلام مخاطباً النّاس تحت سلطته: «**ألا وإنّ لكم عندي ألّا أَحتجِز دونكم سرّاً إلّا في حرب..**». ولقد كان عليه السلام يَستنكر على معاوية سياسة إخفاء الحقائق، والتَّعتيم على الأخبار، وحَجْب المعلومة عن الناس بقوله: «**ألا وإنّ معاوية قاد لُمَّةً من الغُواة، وعَمَسَ عليهم الخبر [أي أبهمَه عليهم وجعله مُظلماً]، حتّى جعلوا نُحورَهم أغراض المنيّة**». وهو يُريد أن يَقول بذلك إنّه يرفض أن يكون النّاس ضحايا التّضليل الذي سبّبه إخفاء المعلومة واحتكارها من قِبَل الحاكم وأجهزته القمعيّة، فإنّ ذلك يُنتِج مُجتمَعاً جاهلاً وأُمّيّاً لا يعرف من الحقائق شيئاً، ولذلك يحوّله الحاكم إلى مَطيّة يَركبها لتحقيق أغراضه الخاصّة.

ثامناً: حرّية المعارضة مكفولة.

سواء في القول (حرّية التعبير)، أم الفعل، كالإعتصام أو التظاهر وغيرها من أساليب التَّعبير عن المعارضة بالطُّرُق السلميّة، فليس للحاكم أن يمنع المعارضة أو يقمعَها أبداً، ولذلك، فعندما تناهى إلى مسامع الإمام خبر خروج طَلْحة والزُّبير وأمّ المؤمنين عائشة إلى البصرة لقيادة المعارضة ضدَّه، قال: «**وسَأَصبر ما لم أَخَف على جماعتِكم، وأكفُّ إن كفّوا، وأَقتصِر على ما بلغني عنهم**».

كما أنّه قال لِمَن رفض القتال معه في حروبه ضدّ الناكثين والمارقين والقاسطين -وكان من بينهم سعد بن أبي وقّاص وأسامة بن زيد وابن عمر- قال: «**أنا لا أُكرهكم على المَسير معي، على بَيْعتي**»، أي على الرّغم من بَيْعتكم لي، وكان قد أَمر قثم بن العباس عندما ولّاه المدينة قبل مسيره إلى البصرة، وأَمره أن «**يُشخِص إليه من أحبّ الشُّخوص، ولا يَحمل أحداً على ما يَكره**»، إذ كان عليه السلام يَحترم الرأي الآخر مهما اختَلَف معه، وكان يَحترم تردُّد البعض وشكوكهم وقت (الفتنة)، فلم يَشأ أن يُجبر أحداً على موقف لم يَختمِر في ذهنه بعد.

وكان عليه السلام يَحثُّ الناس على إبداء الرأي في كلّ القضايا العامّة بلا خوف أو وَجَل، فكان يقول: «**فلا تكفّوا عن مقالة بحقّ، أو مَشورة بِعَدل**»، لأنّه كان يَكره أن يَسأل الناسَ رأيَهم في شيء، فلا يسمع جواباً، يلوذون بالصمت، ولا يُعبِّرون عن أنفسهم.

فَسَلام عليك أيّها (الإمام-الإنسان) -وسلامٌ على ما جاهدتَ مِن أجله وضحّيتَ في سبيله: الحريّة- ورحمة الله وبركاته.